

نموذج (عقد بيع مركبة مستعملة)

أنه في يوم الموافق / / تم الاتفاق بين كل من:

أولاً : السادة / ويمثلهم السيد / وصفته)
ويشار اليه بالطرف الاول - البائع)

رقم الرخصة	عنوان الرخصة	صادرة من	رقم الهاتف

ثانياً السيد / وجنسيته.....

(ويشار اليه بالطرف الثاني - المشتري)

رقم بطاقة الهوية	رقم جواز السفر	عنوانه	رقم الهاتف	بيانات اخرى

مادة 1

بيانات المركبة ومواصفاتها			
نوع المركبة	سنة الصنع		
بلد الصنع	رقم القاعدة		
اللون	رقم المحرك		
عداد الكيلو متر			

مادة 2

أقر الطرفان بأهليتهما القانونية للتعاقد على إبرام مثل هذا التصرف واتفقا على ما يلي:

1. باع الطرف الأول وأسقط وتنازل بكافة الضمانات الفعلية والقانونية إلى الطرف الثاني المركبة الوارد بيانها في المادة الاولى.

2. تم هذا البيع برضاء وقبول الطرفين بثمن إجمالي وقدره (بالارقام والحروف) وقد تم دفع المبلغ على النحو التالي

نقداً	شيك	حوالة مصرفية	العربون	الباقى	الإجمالي

وقد تم دفع المبلغ بالعملة :

الطرف الثاني (المشتري)

الطرف الأول (البائع)

3. يقر الطرف الأول أن المركبة المباعة خالية من الالتزامات أو أي حق للغير وأن المركبة لا تخضع لنظام حظر البيع لدى أي جهة رسمية أو غير رسمية وأنها مطابقة للمواصفات المعتمدة لدى هيئة الامارات للمواصفات والمقاييس ، كما يقر بأنه صاحبها فعلاً ولا ينازعه فيها أحد ، وأنه مسؤولاً عنها حتى تاريخ تحرير هذا العقد وتسليم المركبة للمشتري ويتعهد بأي تبعات قانونية تصدر للطرف الثاني من الغير على أن يخطره بذلك في الوقت المناسب وللطرف الثاني الحق في استرداد كامل الثمن المدفوع إذا ما ظهر عكس ذلك.

4. يقر الطرف الثاني بأنه عاين المركبة الوارد مواصفاتها بالمادة الاولى معاينة تامة النافية للجهالة وفحصها لدى الجهات ذات الاختصاص قبل شرائها وبحالتها الراهنة وليس له حق الرجوع على البائع الا بسبب عيب خفي ، كما اتفق الطرفان بوجود العيوب والملاحظات التي اشار اليها البائع وهي على النحو التالي (في حال عدم وجود ملاحظات يرجى بيان ذلك).

1.
2.
3.
4.

5. يقر الطرف الثاني بأنه تسلم المركبة المباعة تسليماً فعلياً وأنه أصبح المسؤول وحده عنها اعتباراً من تاريخ استلامه في يوم : الموافق / / في الساعة (ص ، م)

6. إذا أخل أي طرف من أطراف هذا العقد بالالتزامات المفروضة عليه يحق للأطراف المطالبة بالتعويض لدى جهات التحكيم او القضاء.

7. جميع مصروفات فحص المركبة ونقلها وترخيصها /تسجيلها والتأمين عليها يتحملها المشتري وحده، ولا يحق مطالبة الطرف الاول بذلك الا اذا تم الاتفاق على خلاف ذلك ويشترط ان يكون مكتوباً.

8. تختص المحكمة بالفصل في أي نزاع ينشأ بشأن تنفيذ أو تفسير أو صحة ونفاذ هذا العقد.

9. حرر هذا العقد من نسختين نسخة بيد كل طرف للعمل بموجبه عند اللزوم.

الطرف الثاني (المشتري)

الطرف الأول (البائع)

معلومات عامة:

العناصر أو البنود الواجب توافرها في جميع العقود:

تعريف العقد : عرفت المادة 125 من القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 1985 بإصدار قانون المعاملات المدنية وتعديلاته العقد بأنه ((ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر وتوافقها على وجه يثبت أثره في المعقود عليه ويرتب عليه التزام كل منهما بما وجب على الآخر)) .

بنود العقد : يجب أن يشتمل العقد على الحد الأدنى من الشروط وهي على النحو التالي:

1. اسم المتعاقدين ((البائع والمزود والمشتري)) .
2. أوصاف المبيع كما ونوعاً بصورة دقيقة.
3. قيمة البيع وطريقة الدفع.
4. وقت تسليم المبيع ومكانه والطرف الذي يتحمل نفقات التوصيل.
5. الضمانات اللازمة إن وجدت.
6. توقيع الطرفين أو من يمثلهم قانوناً.

ملاحظة ((تعتبر الفاتورة عقداً إذا استوفت الشروط المذكورة أعلاه)) .

شروط يجب على المستهلك التأكد منها قبل أبرام العقد:

1. تحديد المركبة التي تم شراؤها عن طريق رقم المحرك ، ورقم الهيكل (الشاصي) .
2. تحديد سنة الصنع بدقة.
3. إذا كانت هناك أي شروط بأن البائع يضمن تسجيل المركبة في الدولة يجب تحديد ذلك .
4. تحديد آلية الفحص الذي ارتضاه الطرفان ، ويفضل الفحص الشامل.
5. تحديد طريقة سداد القيمة وتسليم المشتري جميع المستندات الخاصة بالمركبة.
6. في حال وجود أي عيوب خفية يتحمل البائع نتيجة إخفائه هذه العيوب.
7. في حال عدم مطابقة المركبة للمواصفات التي حددها البائع وعدم قبول المستهلك بمواصفات أخرى يجب رد قيمة المركبة كاملاً.
8. في حال الأعطال في فترة الضمان يجب على البائع إصلاح تلك الأعطال أو استبدال المركبة بأخرى أو رد قيمة المركبة وذلك حسب ما يرغب به المستهلك.

الطرف الثاني (المشتري)

الطرف الأول (البائع)